الأمم المتحدة

EP

UNEP/EA.1/5/Add.2

Distr.: General
11 April 2014

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الأولى
نيروبي، ٢٣ – ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا السياسات العامة

إدارة المواد الكيميائية والنفايات: تنفيذ المُقرر ١٢/٢٧

نتيجة العملية التشاورية القُطرية بشأن تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات: تدعيم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل

تقرير المدير التنفيذي

١ – اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دورته السادسة والعشرين، المقرر ١٢/٢٦ بشأن تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات. وطلب مجلس الإدارة في هذا المقرر إلى المدير التنفيذي أن يقوم بتيسير ودعم عملية تشاورية شاملة تقودها البلدان وتعنى بالتحديات والخيارات الخاصة بمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل. وفي مُقرره د.إ–٥/١٢ بشأن تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، كرر مجلس الإدارة طلبه إلى المدير التنفيذي كما طلب أيضًا في مُقرره ١٢/٢٧ بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات إلى المدير التنفيذي أن يُقدم تقريراً عن نتيجة العملية التشاورية إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الأولى التي ستُعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢ – وقادت البلدان العملية التشاورية اعترافًا منها بأن التقدم المحرز في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ليس بالقدر الكاف على الصعيد العالمي، وبالتالي يقتضي الأمر مواصلة تركيز الاهتمام على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل.

* UNEP/EA.1/1.

٣ - وعُقد الاجتماع الأول ضمن العملية التشاورية التي تقودها البلدان في بريتوريا يومي ١٩ و٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وعُقد الاجتماع الثاني في العملية التشاورية في غلين كوف، بالولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير عام ٢٠١٤. وحضر الاجتماعين ممثلون عن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة وأماناتها، ومنظمات المجتمع المدني والصناعة.

٤ - وقُدمت الوثيقة الختامية للعملية التشاورية إلى المدير التنفيذي، وعملاً بالمقرر ١٢/٢٧، تقدم الوثيقة في مرفق هذا التقرير باعتباره تقريره المُقدم إلى جمعية البيئة في دورتها الأولى. هذا، وتُعرض الوثيقة الختامية على النحو المتفق عليه من قبل المشاركين في العملية التشاورية القُطرية، دون إجراء تحرير رسمي لها.

المرفق

تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل[أ]

ألف – المقدمة

١ – ترتبط المواد الكيميائية ارتباطاً وثيقاً بحياتنا؛ فهي تُستخدم أو تُنتج تقريباً في كافة أنشطة الصناعة والقطاع الاجتماعي، بما في ذلك الصحة، والطاقة، والنقل، والزراعة، والبناء والتشييد، وصناعة النسيج والتعدين والمنتجات الاستهلاكية. وتُسهم المواد الكيميائية إسهاماً كبيراً في رفاهية المجتمع كما أنها أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة تحديات المستقبل. بيد أن هذه المواد قد تُشكل خطراً على صحة الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة، إذا لم تتم إدارتها بطريقة سليمة طوال دورة حياتها، بما في ذلك مرحلة تحولها إلى نفايات.

٢ – إن إنتاج واستخدام المواد الكيميائية والمتاجرة بها على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى توليد النفايات والمتاجرة بها، آخذ كله في الازدياد، مع العبء المتزايد الذي تفرضه أنماط النمو على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يُسبب لها صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي.

٣ – وتتأكد الحاجة إلى مواصلة اتخاذ إجراءات متضافرة بغية تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بسبب عدم وجود القدرات الإدارية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، والاعتماد على مبيدات الآفات في الزراعة، وتعرض العمال والمجتمعات المحلية لخطر المواد الكيميائية الضارة والنفايات والقلق بشأن الآثار الطويلة الأمد للمواد الكيميائية والنفايات على كل من صحة الإنسان والبيئة، ومن ثم على التنمية المستدامة. ومما يدعو للقلق ذلك العبء الكبير المتمثل في المرض الذي يُعزى السبب فيه إلى التعرض لخطر المواد الكيميائية والنفايات. وغالباً ما تكون التجمعات السكانية الأكثر فقراً والفئات الضعيفة هي الأكثر تضرراً.

٤ – وفي جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، وافقت الحكومات في عام ٢٠٠٢ على وضع هدف تسعى إلى تحقيقه، بحلول عام ٢٠٢٠، وهو أن يتم استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى التقليل لأدنى حد من الآثار الضارة الملموسة على صحة الإنسان والبيئة. وأُعتمد هذا الهدف من قبل العديد من أصحاب المصلحة في الدورة الأولى للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. وأُعترف بهدف عام ٢٠٢٠ بشكل أكبر في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي جاءت بعنوان ''المستقبل الذي نصبوا إليه''، ووُسع نطاق الوثيقة لتشمل النفايات الخطرة. ويعد تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل بمثابة

(أ) هذه الوثيقة هي نتاج العملية التشاورية التي تقودها البلدان بشأن التحديات والخيارات المتعلقة بالمزيد من تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل، على النحو المبين في المقرر ١٢/٢٦ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسوف تُقدم هذه الوثيقة إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ لإدراجها في تقريره إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتقدم هذه الوثيقة ملخصاً لبعض الآراء التي أعرب عنها المشاركون خلال هذه العملية. وهذه الآراء لم يتم التباحث بشأنها أو الاتفاق عليها، ولا تهدف إلى استباق أو إصدار أحكام مُسبقة على القرارات في العمليات الأخرى التي تتم في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات.

مسألة شاملة وأساسية بالنسبة للتنمية المستدامة وذلك لأن هناك فوائد ستعود بالنفع على البيئة، والصحة، وقضية القضاء على الفقر، والاقتصاد، والمجتمعات بشكل عام.

٥ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، أثنت الحكومات على زيادة التنسيق والتعاون بين اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وشجعوا على مواصلة التنسيق والتعاون فيما بينها.

٦ - وزادت الموارد المخصصة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك من خلال مجال تركيز مرفق البيئة العالمية على المواد الكيميائية والنفايات، والتي أصبح لها الآن نطاق أوسع، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من الموارد للاستجابة للتحديات المتعددة.

باء - الرؤية

٧ - تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها وإدارة النفايات الخطرة بالطرق التي تؤدي إلى منع الآثار الضارة الملموسة على صحة الإنسان والبيئة أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن، وذلك كمساهمة أساسية في تحقيق الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة.

جيم - عناصر السياسة الطويلة المدى

١ - العناصر الأساسية لتحقيق الرؤية

٨ - إن تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل هو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وينبغي تضمينه في أجندة التنمية المستدامة كجزء لا يتجزأ منها.

٩ - ينبغي تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في السياسات والاستراتيجيات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك السياسات القطاعية والمالية والقانونية وسياسات بناء القدرات، فضلاً عن آليات ومؤسسات التمويل الدولية.

١٠ - وهناك حاجة لزيادة الأولوية السياسية والالتزام بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، مع الاعتراف بأن هناك عدداً من العمليات التي تُتيح فرص لفت الانتباه إلى هذه القضايا الهامة، ومنها تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة و''النَهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية''.

١١ - وينطوي تحقيق الرؤية على الاستجابة بفعالية وكفاءة واتساق وتنسيق للتحديات في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

١٢ - والحاجة إلى منع أو التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الملموسة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة على صحة الإنسان والبيئة سوف تستمر في توفير الأساس القوي اللازم للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠، وقد يُصاحبها أهداف ومؤشرات تكميلية، في غضون إطار زمني مُحدد.

١٣ - والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات هي مسؤولية مشتركة بين كافة أصحاب المصلحة، بما فيهم الحكومات والصناعة وغيرها.

٢ – العناصر الأساسية التي ينبغي معالجتها

١٤ – من العناصر الأساسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الحاجة إلى وضع وتطبيق وإنفاذ الأطر التشريعية والسياسات الوطنية الأساسية، بما في ذلك تحديد مسؤوليات نشاط الصناعة ومجتمع الأعمال الأوسع، وأن تتوفر القدرات المؤسسية الوطنية اللازمة.

١٥ – ويضطلع نشاط الصناعة بمسؤولية خاصة، باعتباره الجهة المصممة والمنتجة والمستخدمة للمواد الكيميائية ومنتجاتها، وعليه أن يُطبق الكيمياء المستدامة، مع الاعتراف بالجهود الجارية التي تُبذل في هذا الصدد.

١٦ – ضرورة التطبيق الفعال والكفء للالتزامات القائمة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات في إطار الاتفاقات والإجراءات البيئية المتعددة الأطراف بتطبيق الأُطر الطوعية، مع البناء على الخبرات والنجاحات.

١٧ – ضرورة تحسين سبل الوصول إلى البيانات ذات الصلة والمعلومات المفهومة وتحسين إنشائها وتبادلها في جميع حلقاتها لتحقيق قدر أكبر من الاستنارة في صنع القرار والوعي السياسي والعام.

١٨ – تنطوي الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على النهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويشمل ذلك تطبيق نهج دورة الحياة، واعتبار النفايات أحد الموارد.

١٩ – ينبغي تحديد القضايا والتحديات الجديدة الناشئة التي تحظى باهتمام عالمي، بأسلوب علمي من خلال عملية شاملة وفاعلة تضم العديد من أصحاب المصلحة، على أن يتم تناولها بشكل مناسب وفعال. والاستجابة لتلك القضايا والتحديات تستلزم توافر القدرات الكافية على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

٣ – اجراءات التدعيم

٢٠ – عند تحديد الخيارات لتعزيز إدارة المواد الكيميائية والنفايات على المدى الطويل، هناك ثمة حاجة إلى البدء أولاً بدراسة الوضع بعناية وتقييم التقدم المحرز في تحقيق هدف عام ٢٠٢٠، مع الأخذ بعين الاعتبار التقييمات ذات الصلة التي تمت في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات.

٢١ – الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ينبغي أن تستجيب، على وجه التحديد، لاحتياجات وتحديات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٢٢ – والجوانب المتعددة الأبعاد للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات تُتيح الفرصة لتعزيز التعاون والتنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، مع إقرار العمل الجاري لتعزيز نقاط التآزر فيما بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم.

٢٣ – الجهود الرامية إلى الارتقاء بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات سوف تستلزم مشاركة تعاونية من قطاعات متعددة، وبخاصة من خلال توسيع مشاركة القطاعات التي لم تكن تشارك عادة من قبل. وهذا التعاون ينبغي أن يُعالج أوجه الترابط القوي مع قطاعات مثل الصحة، والتعليم، والعمل، والتعدين، والبيئة، والزراعة، والمياه، والصناعة.

٢٤ – كما تستلزم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات إشراك أصحاب المصلحة المتعددين، بما فيهم أصحاب المصلحة من الصناعة والمجتمع المدني، فضلاً عن الأوساط البحثية والعلمية.

٢٥ - وعلى الصعيدين العالمي والإقليمي، من شأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الإفادة من تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية[ب] وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، والتي من بينها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومن تعزيز التعاون والتنسيق مع الاتفاقيات المُبرمة داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات وخارجها.

٢٦ - وعلى الصعيد الوطني، تستلزم الإدارة السليمة الفعالة للمواد الكيميائية والنفايات التعاون بين جميع الوزارات المعنية، مثل التعاون بين وزارتي الزراعة والبيئة فيما يتعلق باللوائح الخاصة بمبيدات الآفات.

٢٧ - الجهود المستقبلية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها سوف تعتمد على تعزيز التعاون العلمي والتقني والمعارف وتفيد من ذلك، مع البناء على جملة أمور منها تقرير ''الدراسة الإستشرافية للمواد الكيميائية في العالم'' وما يتضمنه من توصيات، وتقرير ''الدراسة الاستشرافية لمستقبل إدارة النفايات في العالم'' وغير ذلك من مصادر المعلومات ذات الصلة. علاوة على ذلك، من شأن البيانات العلمية الحالية والمستقبلية أن تعزز اعتبار الأهداف المشتركة لحماية الصحة والبيئة بمثابة الأساس لسياسات المستقبل.

٢٨ - تحققت حلول التقليل قدر الإمكان من الآثار الضارة للمواد الكيميائية والنفايات من خلال الممارسات القائمة التي تنطوي على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في العديد من البلدان، والتي يمكن إمكانية تكرارها، ويشمل ذلك إجراء ذلك من خلال بناء قدرات البلدان على تنفيذ تلك الحلول.

٢٩ - والقيام بوضع نَهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ومن ذلك عن طريق التعميم في الميزانيات الوطنية وخطط المساعدة الإنمائية، ويعد إشراك الصناعة ومخصصات التمويل الخارجية أمر بالغ الأهمية في تعبئة الموارد المالية على المدى الطويل.

٣٠ - كما أن التمويل الملائم المستدام، والطويل الأجل، الذي يُمكن التنبؤ به والحصول عليه على كافة المستويات، بالإضافة إلى توفر المساعدة التقنية الآنية والمناسبة للأنشطة الداعمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، هو عنصر أساسي، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٣١ - ينبغي بذل جهود إضافية لوضع الرؤية طويلة الأجل، وخاصة فيما يتعلق بالنفايات، استناداً على المشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة المتعددين، وزيادة الوعي لدى القيادات العامة والسياسية، والتقدم المحرز في تحقيق هدف عام ٢٠٢٠.

(ب) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية.